مقاربة النوع والعدالة الاجتماعية في سياق التربية الدامجة

د. رشيد اليزيدي

المقدمة:

تنعدم الحقوق، وتفسد الأخلاق، ولا يمكن بأي حال أن يكون هناك عدل قائم، ولا أن تسير الدنيا سيرا عادلا ولا منصفا قائما على أركان من العدل والمساواة إلا إذا ساد الإنصاف بين الناس، وبه كانت الدولة الإسلامية قائمة، وعاش الناس في ظل الرفاهية والطمأنينة عبر حقب من الزمان من غير حيف أو طغيان، وبُعْد للجور والعصيان، وقد ساق لنا القرآن أمثلة مستفيضة على كلا الطرفين حينما ساد الظلم، استعمل الله الانتقام فانتقم من كل ظالم تجبر وطغى، ولما فشى العدل والإنصاف في ظل الشريعة الإسلامية عاش الناس في أبهى حلل الرفاهية والمناصفة وراحة البال، لذلك صار لزاما على كل الناس البقاء على فطرتهم التي فطرهم الله عليها من غير إقصاء ولا تهميش، ومن غير إسقاط جنس واعتباره شخصا مهما في الحياة، وهناك فئة من أشخاص مهملون لا قيمة ولا أدنى حقوق للعيش الكريم لهم، وفي ظل هذا السياق الممتد تاريخيا منذ بداية برمجة الإصلاحات التي تترافع وتطالب من أجلها عدة الفئات المجتمعية من أجل الوصول والرقي بالفرد والمجتمع إلى " العدالة الاجتماعية" وَسَنِّ مبدإ الإنصاف وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد، اللذين كادا يكونان منعدمين في أحضان المؤسسة التربوية التعليمية، وما فتئ نسمع بفئة من ذوي الهمم تُقْصى من أبسط الحقوق، وتصنف مع الفئة الهشة التي لا حَظَّ لها في التعليم ولا التربية ، بل هم ناسون مقصيون من أدنى شروط العيش الكريم، بل أحيانا نجد أخوين يجمعهم سقف واحد وبيت واحد لكنهم في الحقوق هناك النجم، وهناك المنبوذ المعزول، في ظل هذا الوضع وفي السياق نفسه جاءت القوانين المنظمة والمواثيق الدولية من أجل إنصاف هذه الفئة من الناس، فأوجب قانون الإطار في المشروع الرابع منه إدماج هذه الفئة ومنحها الحق في التربية والتعليم كباقي أفراد المجتمع، وعلى نفس المنوال أكدت الرؤيا الاستراتيجية للإصلاح 2015م\2030م هذا القانون كي تُعطى لهم نفس الحقوق ويتمتعون بنفس الواجبات من غير إحساس بالإقصاء والتهميش من التعليم والتربية والعدالة الاجتماعية، فكانت هذه الدساتير مقننة

للتربية الدامجة حتى تُغَيَّر النظرةُ النمطية والوصمة المرتبطة بالنوع الاجتماعي أو الإعاقة أو الفروق الاجتماعية، وذلك بالتركيز على إمكانيات وقدرات كل طفل بدلا من التركيز على قصوره، ومن أجل بناء مجتمع شامل من خلال دمج الجميع في نفس الفضاء التعليمي، وإن تنزيل العدالة الاجتماعية في التعليم يتطلب جهودا متنوعة ومتكاملة في نفس الآن، إذ تطبيقها يتطلب السير على عدة طرق وإجراءات يمكن تبنيها وتنفيذها في الأنظمة التعليمية بهدف ضمان تحقيق المساواة والعدالة في التعليم، مثل سياسة مجانية التعليم وتقديم الدعم للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة، بتوفير التمويل الكافي والموارد اللازمة لضمان جودة التعليم وتحقيق المساواة في الفرص بين كل الفئات المجتمعية باختلاف تصنيفاتها مع توفير وصول متساو لهذه الفئات للمدارس ببناء وصيانة البنيات التحتية والتعليمية والتكفل بوصول جميع المتعلمين إلى المدارس بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو انتمائهم الطبقي، وذلك بتطوير برامج نقل المواصلات الفعالة لضمان وصولهم بسهولة، ومما لا يجب إغفاله كذلك هو تحديث مناهج التعليم وتطويرها بما يتلاءم مع السياقات الراهنة ويناسب احتياجات المتعلمين ومتطلبات سوق الشغل، والأجدر في هذا هو تكييف المادة المعرفية لتلائم الفئة المستهدفة في العملية التعليمية وكذا تطوير وتدريب المتعلمين بهدف تحسين جودة التعليم وتعزيز قدراتهم على التعامل مع تنوع التلاميذ.

ومن طرق تنزيل العدالة التعليمية نجد ما هو مرتبط بسيكولوجية المتلقي (المتعلم) فمن اللازم تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للفئات التي تحتاج إلى دعم إضافي، كما أن بناء شراكات قوية مع المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لدعم وتعزيز العدالة التعليمية أمر أضحى ضروريا وملحا، وذلك بالاعتماد أيضا على تعزيز التواصل والتعلم المشترك بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني بكل فئات التي من شأنها المساهمة في هذا الأمر، وبالاعتماد على هذه السبل والإجراءات يمكن للنظم التعليمية أن تعمل على تحقيق العدالة التعليمية وتَضْمَنَ توفيرا جيدا لفرص تعليمية متساوية ومنصفة لجميع الأفراد في المجتمع، وقد اد خرت الدولة المغربية في هذا المنحى جهدا جهيدا تشكر عليه من أجل دمج هذه الفئة مع أفراد المجتمع، حيث خصصت مراكز مشيدة ومؤهلة خاصة بهذه الفئة لمواصلة حقها في التربية والتعليم والتكوين المهني وغيره من المواضيع التي كانت منها محرومة، مع التركيز على إدماجهم كذلك في سوق الشغل، حتى لا يحسوا بأدنى تمييز ولا تصنيف، وهذا هو النهج المرتضى من أجل تمتع كل الأطياف البشرية بحقوقها الذي هو التعليم والتعلم كبقية أبناء وطن واحد لديهم نفس الحقوق يتمتعون بها، وعليهم واجبات يلزمهم احترامها، لذلك فلا بد من المزيد من العناية والتتبع من طرف المسؤولين على هذا الورش التعليمي المهم أن يواصلوا جهودا مكثفة لأجل التنزيل الشامل والعام في كل أنحاء الجهات، لأن هناك

هوامش في القرى والبوادي لا زالت هذه الفئة تقصى ولم تلق ادماجها بعْدُ، إذ مكانهم هو الوسط التربوي التعليمي لا إقصائهم وبقاءهم في المنازل، مع تكثيف الدورات التكوينية للسادة الأساتذة وتوعيتهم بهذا الحق الماتع أن يمتعوا هؤلاء المتعلمين، مع إشراك جمعيات المجتمع المدني والمتدخلين والشركاء وكل الفاعلين من أجل إدماج ومسايرة حق هؤلاء المتعلمين داخل الفضاء المؤسساتي، وقد لامسنا هذا في المؤسسات التي نشتغل بها حيث كانت الدورات التكوينية غائبة في التربية الدامجة، لأن الاشتغال مع هذه الفئة تبدو صعبة لمن لم يتق التكوينات في هذا المجال، ولكن – ولله الحمد- بعد تظافر جهود مكثفة من طرف المديريات الإقليمية بالإعلان دورات وورشات تكوينية صار الدمج وإدماج هذه الفئة في الفصل سهلا، وإن كان الجهد مضنيا وقليلا من حيث توفر الوسائل التربية وتقنية التنشيط وتأهيل الأقسام مع توفير الألعاب الإلكترونية التي بها يتم التعلم وإيصال المعلومة لهذه الفئة، لما يتميزون به من فرط في الحركة، وصعوبة التعامل لذلك وجب على الجهات المسؤولة أن تقوم بمزيد جهود حتى توفر ما أمكن توفيره لهذه الفئة داخل فصولهم الدراسية، مع استفاضة التكوينات في هذا المجال سواء للسادة الأساتذة وللأطر التربوية كذلك، لأنهم يد ثانية في المساعدة في السير بهذه الفئة وباستقرارها التعليمي داخل المؤسسات التابعة لهم، لأن الإدارة هي من تربط الشراكة بينها وبين جمعية الآباء والجماعة الترابية والأطراف المحليين من أجل مدرسة منصفة وناجعة، ومن أجل الجودة والارتقاء للجميع.

المحور الأول: **مقاربة النوع أساس للتدريس الناجع**

إذا كانت الدساتير والمواثيق والمعاهدات الدولية تنص على الحق في ولوج التعليم للجميع فإن صنف ذوي الهمم أولت لهم الدولة العناية الهامة، بحيث نصت على الاعتناء بهم، والعناية بهم في كل الإصلاحات التي بلورتها في السنوات الأخيرة من بداية إصلاح المخطط الاستعجالي إلى أن جعلتها أولى اهتماماتها في دسترة خارطة الطريق 2022م\2026م .

كما أولت وزارة التربية الوطنية العناية بهذه الفئة فنصت على دمجها عبر تنزيل تدابير الخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023- 2026 عبر تمكين الفاعلين التربويين والإداريين حول قضايا المساواة وتكافؤ الفرص والإدماج الاجتماعي، وأيضا تنفيذا لبرنامج التربية الدامجة وخاصة ما تعلق بتعزيز قدرات الفاعلين التربويين والإداريين بغية تجويد الخدمات المقدمة لفائدة المتعلمين والمتعلمات في وضعية إعاقة.

إن المشتغل في مجال الحقوق ينظر إلى الطفل في وضعية إعاقة على أن له الحق في الحصول على تعليم ذي جودة بشكل منصف ومتكافئ مع باقي الأطفال الآخرين من خلال إزالة الحواجز التي تعيق عملية الدمج (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2006) [1] مع مقارنتها بالطرف الثاني من جنسه، إذ كانت للفتيات من صنف ذوي الهمم اهتمام خاص، قياسا على الحق في التعليم المنصف لكل الفتيات المغربيات وخاصة منهن اللائي يَقْطنَّ في الأوساط المهمشة والبوادي، ومقاربة النوع شرط أساسي بحيث يراعي الحق والواجب اللذين نصت عليهما القوانين والدساتير السابقة ذكرها.

وترتبط مقاربة النوع بالتربية الدامجة من خلال ما يلي:

1- تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، إذ تهدف التربية الدامجة إلى تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص للجميع بغض النظر عن إعاقتهم أو وضعهم الاجتماعي، وتعمل مقاربة النوع على ضمان هذا الإنصاف الذي يشمل التمييز على أساس النوع الاجتماعي.

2- تجاوز التهميش المزدوج، بحيث قد يوجه الأطفال وخاصة الفتيات في المناطق النائية وشبه الحضارية تهميشا مزدوجا بسبب الإعاقة والنوع الاجتماعي، وتهدف المقاربتان معا إلى معالجة هذا التهميش من خلال تفعيل آليات دمج اجتماعي، وعدالة نوعية في المؤسسات التعليمية وهو الشعار الذي جاءت به الرؤية الاستراتيجية للإصلاح من خلال أسسها وجوهرها الثلاث منها:

الإنصاف وتكافؤ الفرص ، والجودة للجميع، والارتقاء بالفرض والمجتمع[2]

3- تطوير الممارسات المهنية إذ تسعى الورشات التدريبية إلى تمكين المربين من دمج مفاهيم النوع الاجتماعي ضمن مقاربتهم المهنية في التربية الدامجة، مما يسمح لهم بتفعيل هذه المفاهيم في مهامهم الإدارية والبيداغوجية وقد نصت الوزارة الوصية على هذا في القانون الإطار 51.17 في المشروع الثامن منه حيث ورد في نصه تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية[3]

4- احترام التنوع: يلعب احترام التنوع دورا مهما في تحقيق مقاربة النوع داخل أوساط الفضاء المؤسساتي وأوساط الفصل الدراسي، بحيث يساهم في توفير فرص المساواة بين المتعلمين والمتعلمات في تعلم منصف وعادل ونزيه، بغض النظر عن حالاتهم الفردية والاجتماعية.

---

[1] - الممارسة المهنية للمدرس في ارتباطها بالتربية الدامجة لعبد الإله لغزاز مقال منشور في مجلة عطاء للدراسات والأبحاث ص 13.

[2] - الرؤية الاستراتيجية للإصلاح الفصل الأول ص 12.

[3] - قانون الإطار 51.17 الباب الأول المادة 2.

وإذا تحقق هذا فإن المتعلم يتمكن من الهدف التعليمي ونموه المعرفي بناءا على قدراتهم الفردية دون تمييز أو تحيز، مما يساعد كذلك على احترام التنوع، فالمتعلمون يستوعبون أهمية احترام وفهم الاختلافات الثقافية والاجتماعية والنوعية بينهم وبين زملائهم، ويتعزز التسامح والتعايش السلمي بينهم مما يساعد على بناء مجتمع تعليمي مترابط ومتناغم ومشجع على التعلم المتبادل والمبني على التفاعل، والتعلم المتبادل على فهم وقبول وجهات نظر الآخرين، كما يعزز على التفاهم ويقلل من الصراعات والمناحرات في البيئة التعليمية، إذ بناء جيل مثقف واع يستلزم تزويده بآليات الاحترام احترام الآخر المختلف والمنتمي لبيئات لها حمولاتها وأعرافها الخاصة[4]

المحور الثاني: **تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال "التعليم للجميع"**

يعتبر هذه المحور من أهم المحاور التي صُرِفت همم الباحثين والمختصين التربويين إليه، حيث سوَّدت عدة صفحات من كتب ومؤلفات في مضمونه وفحواه، وفي تنزيله وتقعيده وتأصيله، إذ بدونها لا يمكن تحقيق الأهداف ولا الغايات في جميع الميادين والقطاعات، وبها وبوجودها تحصد النتائج وتعطى الفرص للمحرومين من ذاويها، وإن العلاقة بين التعليم والعدالة الاجتماعية علاقة وثيقة ومتبادلة، فنظام التعليم يعكس إلى حد كبير الخصائص الرئيسة للمجتمع، فإذا تميز بعدم العدالة في هيكلة الاقتصادي والاجتماعي فإن النظام التعليمي سينطوي على قدر كبير من التفاوت في الفرص التعليمية والعكس صحيح أيضا، وفي هذا الصدد تؤكد الباحثة محيا زيتون" أن التعليم يؤثر بدوره في هيكل التفاوت القائم، لأنه يعمل على انتقال الأوضاع الاقتصادية والمكانة الاجتماعية من جيل إلى جيل، ومن ثم يعيد إنتاج التفاوت القائم أو العكس[5] ويمكن أن يسهم من خلال الحراك مع فئات اجتماعية أعلى في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقات والفئات المستضعفة، ومن ثم يشكل قطاع التعليم أهم القطاعات المجتمعية لتحقيق العدالة الاجتماعية، فالتعليم عند الدهشان حق أساسي لجميع شرائح المجتمع وخاصة المرحلة الأساسية الأولى في حياة الإنسان[6] وهذا مما نصت عليه كافة المواثيق والمعاهدات الدولية، وأكدت على ضرورة توفير التعليم لأفراد المجتمع كافة بصورة إلزامية، ولا يحق حرمان أي فرد من التعليم وذلك لضرورته في تشكيل شخصية الإنسان وضمان مستقبله وانعكاس ثقافته على تطور مجتمعه وتحضره، كما

---

[4] - الثقافة المتوثرة لحسن إبراهيم أحمد مؤسسة علاء الدين للطباعة والتوزيع سوريا دمشق 2004.

[5] - ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص للشافعي عصام أحمد إبراهيم (2015)

[6] - التخطيط التربوي والتنمية لجوهر علي صالح ص 25 المكتبة العصرية المنصورة مصر

أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على أن لكل شخص حقا في التعليم، وبالإضافة إلى ذلك فإنه ينص على ضرورة أن يكون التعليم مجانيا على الأقل في المراحل الابتدائية والأساسية وأن يكون التعليم الابتدائي إلزاميا تطبيقا للعدالة الاجتماعية .

فما هو مفهوم العدالة الاجتماعية عند المهتمين بالشأن التربوي:

- **تحديد مفهوم العدالة الاجتماعية:** يقول محمد المشنوق معرفا العدالة الاجتماعية (أو التعليمية) قائلا إنها مفهوم مركب هدفها " تحقيق المساواة والعدالة في التعليم وهو يتضمن عدة جوانب أساسية أهمها التمكن من فرص تعليم متساوية بين جميع الأفراد، وذلك بدون وجود أي عائق، سواء كانت ما دية مثل التكاليف المرتفعة، أو غير مادية مثل القيود الجغرافية أو الثقافية، فتكافؤ الفرص يشمل توفير الدعم والموارد اللازمة للمتعلمين، سواء ذوي الاحتياجات الخاصة، أو المتعلمين والمتعلمات الذين يواجهون تحديات اجتماعية أو اقتصادية قد تكون غير سامحة لهم بتلقي تعليمهم[7]

وقال جان نيوويهويس بأن العدالة الاجتماعية تكمن في أعماق الناس، ويجب أن يتحمل كل إنسان مسؤولية حماية وتعزيز القوى الفردية والجماعية، وتعتبر من الحقوق الإنسانية التي لا يمكن التنازل عنها عملت على إرسائها الشرائع السماوية.

وقد أخذت قضية العدالة الاجتماعية اهتماما كبيرا على المستوى العالمي، بحيث أصدر البنك الدولي في عام 2005م تقريره عن التنمية في العالم عام 2006م تحت عنوان "الإنصاف والتنمية[8]

و تعني كذلك: أن ينال كل فرد في المجتمع حقه المشروع في التعليم دون قيد أو شرط وذلك باعتبار التعليم ثمرة من الثمار التي يجب أن يستمتع بها الجميع في إطار الشفافية والحيادية والنزاهة[9]

مؤشرات العدالة الاجتماعية في التعليم

حدد الدكتور شحاتة في دراسته "تحليل بعض جوانب سياسة التعليم على ضوء مبدأ العدالة الاجتماعية بعض مؤشرات العدالة الاجتماعية " وهي:

أولا: مؤشر العدالة في الاتاحة والقبول: ويقصد بها العدالة في توزيع الخدمات التعليمية بين الفئات الاجتماعية المختلفة .

---

[7] - إشكالية الثقافة والتربية لمحمد المشنوق ما سترز للنشر والتوزيع لبنان بيروت 1994.

[8] - الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي للعيسوي إبراهيم مجلد 15 ص 115.

[9] - الطريق إلى العدالة الاجتماعية مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE (2014)

ثانيا: مؤشر التكافؤ الاجتماعي: ويقصد به التكافؤ أو العدالة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية بالحد الذي لا يسمح بضياع فرص التعليم على أحد أو تحديدها أو التأثير فيها فعدم التكافؤ الاجتماعي يمكن أن يقف حجر عطرة في عدم الوصول للغاية وتحقيق الهدف والمبتغى[10]

وقد دعت دراسة (Ranal.Rdear 2005) إلى أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية للأطفال الذين ليس لديهم القدرة على التعليم لظروف صحية حيث يتطلب تحقيق العدالة تامين الحياة لغير القادرين منهم على التعليم عن طريق تقديم المساعدة الخاصة بالعلاج وتيسير الحصول عليه وإعادة تأهيلهم داخل المؤسسات التعليمية للقيام بأعمال مناسبة لحالهم، وفتح قنوات للدعم المنظم عن طريق تلك المؤسسات، وتأمين استمرار حصولهم على إعانات اجتماعية واقتصادية وصحية، وهذه الدراسة توضح حاجات الفئات الضعيفة إلى العدالة الاجتماعية في حياتها ومعيشتها.

كما تحاول دراسة(.dauid.2005) مساعدة الأطفال الذين لديهم صعوبات تعلم من خلال مساعدة الأطفال العاديين في محاولة لإيجاد صداقة بينهم يسود فيها المساواة والمساعدة المتبادلة، وتوصلت إلى قواعد لتنمية العلاقات الاجتماعية بين الأطفال، ومن أهمها " توضيح معنى الصداقة- أهمية احترام الآخرين وتهذيب السلوك بين الأطفال، وذلك لتحسين المناخ المدرسي وتحقيق ثقافة الدمج وبرامج التوجيه، وإيجاد علاقة ما بين المدارس والمجتمع بما يحقق المساواة والعدل الاجتماعي، وتكشف الدراسة دور المدارس في إشباع احتياجات المتعلمين والمتعلمات الغير المتجانسين لتدعيم روح المودة[11]

وغالباً ما تواجه الفتيات ذوات الإعاقة أشكالاً متداخلة من التمييز ويَكنَّ أكثر عرضة للإقصاء الاجتماعي مقارنة بنظرائهن من المتعلمين، وقد يواجهن الحواجز التي تتعلق بعدم المساواة بين الجنسين، والتمييز بين الأشخاص ذوي الإعاقة، والمفاهيم الاجتماعية الخاطئة حول الإعاقة، والتي يمكن أن تحد من فرصهن في التعليم والتوظف والمشاركة في عمليات صنع القرار .

ويتطلب تمكين الفتيات ذوي الهمم معالجة هذه الأشكال المتداخلة من التمييز من خلال سياسات وبرامج تراعي النوع الاجتماعي وجهود المناصرة وإن توفير فرص الحصول على التعليم والتدريب المهني والفرص الاقتصادية يمكن أن يعزز الاستقلال الذاتي وتقرير المصير للنساء ذوات الإعاقة ، وتمكينهن من تطوير

---

[10] -مجلة منار الشرق للتربية وتكنولوجيا التعليم مقال فيها بعنوان التعليم الخاص وتحديات إرساء العدالة الاجتماعية في التعليم بالسودان سنة 2022م.

[11] - الطريق إلى الإنصاف في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة منهج بديل (دايسون) ص 45.

إمكاناتهن والمساهمة في التغيير الاجتماعي، علاوة على ذلك فإن تعزيز فرص القيادة والاستماع إلى أصوات النساء ذوات الإعاقة في صنع السياسات ومبادرات الدعوة يمكن أن يساعد في تحدي الصور النمطية وتعزيز المساواة بين الجنسين والدمج الاجتماعي.

استنتاج:

يمكن القول أخيرا إن التربية الدامجة هي حل فعال وناجع في دمج الفئة الهامشية سابقا، ومحط اهتمام سواء من لدن المسؤولين أو الفاعلين التربويين وخبراء التربية لا حقا، بل هي محط نظر المنظمات العالمية الكبرى، نظرا لتطور البحث والحقوق الإنسانية، بحيث يستلزم الأمر الاهتمام بهذه الفئة أشد اهتمام، ووضعها في سكة العمل والتأطير حتى تدمج مع غيرها، من أجل نزح النظرية السلبية التي كانت تنعت بها هذه الفئة من ذوي الهمم، ومقاربة النوع والعدالة الاجتماعية هما مقاربتان نوعيتان كافلتان برد الاعتبار لهذه الفئة، وقد تناولت عدة كتب ومقالات هاتين المقاربتين، إذ بهما يسود الإنصاف والعدل في المجتمع، وبدونهما يشيع الظلم والطغيان، ويسري في الناس الفساد والعصيان، وقد ساهمت المقاربتان بتناولهما ضمن كتب ومقالات في لفت انتباه إلى أفراد وأشخاص لم يستفيدوا من العدالة الاجتماعية وخاصة الفتيات عموما والفتاة القروية والتي في الهوامش خصوصا، فكان المجتمع منتبها لهذا الاقصاء الذي نال هذه الفئة من الناس فأولى لهم الاهتمام والعناية التامة، حتى جاء المنظمات العالمية كمنظمة لينسكوا والمعاهدات والمواثيق الدولية فأقرت نصوصا وقوانين ملزمة تضمن الحقوق والواجبات لهذه الفئات، فكانت المراكز الإصلاحيات في المستجدات التربوية تُوليهم العناية والرعاية تبعا للمنظمات الدولية والحقوقية فبنوا المراكز التأهيلية الخاصة بهذه الفئة وأدمجوهم في المدارس والمؤسسات التربوية التي حرموا منها في العهود السابقة، ولا زالت الرعاية والعناية تخطوا خطوات كي يتم تعميمها في كل جوانب وأنحاء الوطن حتى لا يبقى طفل من صنف هذه الفئة محروما من حقه في التربية والتعليم مع الفئات الأخرى من أبناء مجتمعه تحقيقا للمقاربة النوعية، وتنزيلا لورش العدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاح:

العدالة الاجتماعية- مقاربة النوع – التربية الدامجة- تكافؤ الفرص- الانصاف-

المراجع:

[1] - الممارسة المهنية للمدرس في ارتباطها بالتربية الدامجة لعبد الإله لغزاز مقال منشور في مجلة عطاء للدراسات والأبحاث.

[2] - الرؤية الاستراتيجية للإصلاح الفصل الأول.

[3]- قانون الإطار 51.17 الباب الأول المادة 2.

[4]- الثقافة المتوثرة لحسن إبراهيم أحمد مؤسسة علاء الدين للطباعة والتوزيع سوريا دمشق 2004.

[5] - ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص للشافعي عصام أحمد إبراهيم (2015)

[6] - التخطيط التربوي والتنمية لجوهر علي صالح المكتبة العصرية المنصورة مصر

[7] - إشكالية الثقافة والتربية لمحمد المشنوق ما سترز للنشر والتوزيع لبنان بيروت 1994.

[8] - الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي للعيسوي إبراهيم مجلد 15.

الطريق إلى العدالة الاجتماعية مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE (2014)

[9] -مجلة منار الشرق للتربية وتكنولوجيا التعليم مقال فيها بعنوان التعليم الخاص وتحديات إرساء العدالة الاجتماعية في التعليم بالسودان سنة 2022م.

[10] - الطريق إلى الإنصاف في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة منهج بديل (دايسون).